اجتماع ICANN73 | منتدى المجتمع الافتراضي - GAC WHOIS/ حماية البيانات
الثلاثاء الموافق 8 مارس/أذار 2022 – من الساعة 13:00 إلى الساعة 14:00 بالتوقيت القياسي الأطلسي

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: حسنًا، سنستمر في مناقشة WHOIS وحماية البيانات. لدينا قادة الموضوع. لورين كابين، مفوضية التجارة الفيدرالية الأمريكية، ميلينا سترونجي، المفوضية الأوروبية، كريس لويس إيفانز، الوكالة الوطنية البريطانية لمكافحة الجريمة، وأنا أفهم أننا سنستمع أيضًا لاحقًا خلال الجلسة ولكن ربما في نهاية العرض التقديمي من زميلنا الياباني في GAC - آسف، لقد خلطت بين الجلستين، سيكون هذا في إساءة استخدام DNS عندما نسمع من ممثل GAC الياباني. لذا الآن WHOIS،RDS، لذلك بدون أي مزيد من اللغط، سأقوم بتسليم هذا إلى قادة الموضوع لدينا. أظن، لورين، هل ستبدأين؟

كريس لويس إيفانس: إنه أنا من أجل التغيير يا منال.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: كريس، تفضل.

كريس لويس إيفانس: مرحباً بالجميع، شكراً جزيلاً لكم على انضمامكم إلينا هذه الجلسة. كما قالت منال، هذه مشكلة كانت قريبة من GAC لبعض الوقت ومازالت مستمرة منذ فترة. الشريحة التالية، من فضلك. لذا سنحاول اليوم تقديم خلفية وسبب أهمية الموضوع، مع مراعاة وجود عدد كبير من زملاء GAC الجدد، لذلك ستسلط لورين الضوء على سبب أهمية هذه القضايا وما الذي سننظر فيه. وسوف نفكر بعدها في الجداول الزمنية. لقد كان هذا يحدث لبعض الوقت لإعطائكم دليلًا حول الوقت الذي يمكننا فيه توقع بعض الحل، وللأسف لا توجد مفاجآت هنا، فقد لا يكون الأمر بالسرعة التي يبدو عليها قرار برايان، للأسف.

سنسلط الضوء أيضًا على بعض المخاوف المستمرة. ثم سننتقل إلى التطورات الأخيرة، لذلك أنا متأكد من أنكم جميعًا قد رأيتم نتيجة تقييم التصميم التشغيلي ODA وسنمر على ذلك، وهناك

ملاحظة: ما يلي هو ما تم الحصول عليه من تدوين ما ورد في ملف صوتي وتحويله إلى ملف كتابي/نصّي. ورغم أن تدوين النصوص يتمتع بدقة عالية، إلا إنه في بعض الحالات قد تكون غير مكتملة أو غير دقيقة بسبب المقاطع غير المسموعة والتصحيحات النحوية. تنشر هذه الملفات لتكون بمثابة مصادر مساعدة للملفات الصوتية الأصلية، ولكن ينبغي ألا تُعامل كما لو كانت سجلات رسمية.

أيضًا حاليًا فريق لتحديد نطاق الدقة والذي لدى GAC مجموعة صغيرة تعمل عليه، ونحن سنقدم تحديثات على ذلك، بالإضافة إلى أهداف المجموعة الصغيرة حول ICANN73 والمضي قدمًا. لذا، الشريحة التالية، وسأنتقل مباشرة إلى لورين. شكرًا.

لورين كابين: شكرًا لك، كريس. آمل أن أكون قد أتيت والصوت مسموع، وإذا لم يكن الأمر كذلك، فيرجى إبلاغي بذلك. اسمي لورين كابين، وبالإضافة إلى كريس، كلانا عضو في مجموعة GAC الصغيرة التي تتعامل مع عمليات تطوير السياسة المعجلة فيما يتعلق ببيانات تسجيل gTLD. وأنا أيضًا عضو في المجموعة الصغيرة التي تتعامل مع تقييم التصميم التشغيلي. لذا سوف نتحدث بهذه الصفات اليوم.

إذن WHOIS وحماية البيانات، لدينا الكثير من الأعضاء الجدد، لذا آمل أن أتمكن من تقديم نظرة عامة موجزة عن ماهية هذا، وسبب أهميته. لذلك نحن نتحدث عن بيانات تسجيل اسم النطاق. هذه هي معلومات الاتصال المتوفرة في أشكال معينة عندما يقوم شخص ما بتسجيل اسم النطاق. على سبيل المثال، الاسم وعنوان البريد الإلكتروني ومعلومات الاتصال. وقد تم استخدام هذه البيانات في العديد من الأنشطة المشروعة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الهدف الأساسي الخاص بك، كيف يمكنني الوصول إلى المسجل للمشكلات الفنية التي قد تنشأ ولكن أيضًا مساعدة سلطات إنفاذ القانون في تحقيقاتها حول الأنشطة غير المشروعة وجهودها لمكافحة الاستخدام التعسفي لتقنيات الاتصال عبر الإنترنت. إلى جانب إنفاذ القانون، فإنه يساعد أيضًا الأعمال التجارية عندما يتعاملون مع مكافحة الاحتيال وحماية مصالح الجمهور. يحدث هذا بشكل خاص عندما يحاول شخص ما انتحال شخصية شركة قانونية، على سبيل المثال، Amazon أو Facebook، على سبيل المثال لا الحصر. تمتلك وكالتي في الواقع الكثير من المعلومات حول الشكاوى من هذا النوع إذا كنتم مهتمون بها. يمكنكم فقط الانتقال إلى موقع الويب الخاص بلجنة التجارة الفيدرالية لدينا ضمن علامة تبويب "الإنفاذ" وسترون الكثير من البيانات المتاحة للجمهور بما في ذلك الكثير من المعلومات حول عمليات الاحتيال الحكومية لانتحال الهوية، لذا القليل من إعلان الخدمة العامة.

إلى جانب المساعدة في تطبيق القانون والشركات، فإنه يساعد أيضًا الشركات القانونية عندما يسيء الأشخاص استخدام ملكيتهم الفكرية، وربما علامتهم التجارية أو اسمهم. ومرة أخرى، يدخل هذا الأمر في عمليات الاحتيال انتحال الهوية وأيضًا عمليات التزوير. وبشكل عام، يساهم ذلك في تعزيز الثقة في الإنترنت، لذلك إذا كان أشخاص مثلكم وأنا أريد التعامل مع كيان معين، فقد نحتاج إلى مزيد من المعلومات قبل اتخاذ قرار بشأن تقديم معلومات حساسة ومعلومات مالية وصحية إلى هذا الكيان و إحدى الطرق التي يمكننا من خلالها القيام بذلك هي النظر في بيانات التسجيل الخاصة بهم لتقييم ما إذا كانت قانونية أم لا.

لذا فقد أصدرت GAC بالفعل مدخلات حول المشكلات المتعلقة بـ WHOIS أو بيانات النطاق أو التسجيل لبعض الوقت وأصدرت مبادئ حول WHOIS تعود إلى مارس 2007 ولكن تم استدعاؤها مؤخرًا في بياننا في أبو ظبي، ونحن نعرف أن مجموعة المبادئ ستستمر في عكس قضايا السياسة العامة المهمة المرتبطة بهذه الخدمات الهامة. وفي هذا البيان، نصحنا مجلس الإدارة بضرورة بذل أفضل الجهود لإنشاء نظام يستمر في تسهيل الأنشطة المشروعة المعترف بها سابقًا. لذا، فإن إبقاء WHOIS متاحًا لأغراض الأمان والاستقرار، بما في ذلك حماية المستهلك، وتحقيقات إنفاذ القانون، وسترون أن هناك تركيزًا على سهولة الوصول إلى المعلومات الشاملة وسهولة الوصول إليها في الوقت المناسب، وبالتالي الحصول على المعلومات عند الحاجة إليها ثم أيضًا إبقاء WHOIS في متناول الجمهور للأغراض المشروعة.

وبالعودة إلى الوراء لأولئك الجدد في هذا المجال، من المهم معرفة السياق أنه قبل تنظيم خصوصية الاتحاد الأوروبي، واللائحة العامة لحماية البيانات، GDPR باختصار، كان يمكن الوصول إلى كل هذه المعلومات بما في ذلك الاسم والعنوان ومعلومات الاتصال بالكامل فقط عن طريق كتابة استعلام سريع. ولكن بعد اللائحة العامة لحماية البيانات لم يعد ذلك قانونيًا، والمعلومات الشخصية، على سبيل المثال، لم يعد الوصول إلى اسم شخص ما ومعلومات الاتصال به ممكنًا بسرعة عبر استعلام بسيط ولكن يمكن أن يتم ذلك عبر أنظمة معينة وضعتها ICANN للامتثال للقانون طالما كان لدى المستخدمين غرض مشروع. وقد كان هذا موضوع جهود مكثفة لتطوير السياسات لمحاولة الخروج بتوصيات وأنظمة تحقق هذا التوازن المناسب للامتثال للقانون وحماية الخصوصية والمعلومات الشخصية والتأكد أيضًا من أن هذه المعلومات متاحة للأشخاص

الذين يحتاجون إلى هذه المعلومات لمجموعة من الأغراض المشروعة. إذن فهذه لمحة عامة عن ماهية هذه المعلومات وسبب أهميتها. الشريحة التالية، من فضلك.

لذا سأمر على هذا سريعًا جدًا، ولكن هذه هي الشريحة التي تمثل بشكل أساسي ورقة الغش الصغيرة الخاصة بكم فيما يتعلق بالعديد من تدفقات العمل المختلفة التي تحدث حول هذه المشكلات. وبعضها تمت تسميته بشكل حدسي مثل المرحلة 1، وتنفيذ المرحلة 1، والمرحلة 2، والبعض الآخر أصعب قليلاً في فهمه. على سبيل المثال، قد تتساءل عن ماهية SSAD. هذا هو نظام الوصول والإفصاح الذي كان موضوع أنشطة المرحلة 2. لكن المهم هنا هو أن هذا كان مستمرًا منذ فترة، وسيكون لدينا بالفعل شريحة زمنية، ولكن بعد دخول تشريع الخصوصية في الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ، كان لا بد من اتخاذ إجراء سريع للغاية للتأكد من أن تلك الأنشطة التي كانت تجري بموجب عقود ICANN لا تزال قانونية، لذلك نفذت ICANN مواصفة مؤقتة وبعد ذلك مباشرة كان هناك عمليات تطوير سياسة المجتمع التي تم وضعها للتأكد من أن المجتمع لديه مدخلات حول كيف سيبدو الإجراء التالي والنظام للتعامل مع الوصول إلى هذه المعلومات. كان هذا عبارة عن EPDP وهذا يعني عملية تطوير السياسة المعجلة، المرحلة 1. تنفيذ المرحلة الأولى التي لا تزال جارية، والتي بدأت في مايو 2019 وما زالت مستمرة. في الآونة الأخيرة، المرحلة 2 لنظام الوصول الموحد/ الإفصاح لبيانات التسجيل (SSAD)، عندما تسمع SSAD، فهذا لا يعني حزنًا، بل تعني نظام الوصول الموحد/ الإفصاح لبيانات التسجيل، ثم أصبح لدينا حاليًا مرحلة تصميم تشغيلي تتعامل مع هذا النظام للوصول و الإفصاح، وهذا في الأساس تقييم يبحث في التكاليف، والجدوى، والملاءمة للغرض من بين أمور أخرى، والتي انتهت مؤخرًا. كانت هناك أيضًا مرحلة 2 أ تناولت قضايا محددة للغاية، لا سيما التركيز على البيانات من الكيانات القانونية، على سبيل المثال الكيانات المؤسسية الرسمية مقابل الكيانات الطبيعية، والتي ستكون أنت وأنا، والأفراد، وأخيراً، مؤخراً، هناك فريق تحديد نطاق دقة بيانات التسجيل وتشارك GAC في هذا الفريق الذي يبحث في مسألة هل يجب أن يكون هناك مزيد من تطوير السياسة بشأن هذه المسألة المتعلقة بدقة البيانات؟ وسنسمع المزيد عن ذلك لاحقًا. الشريحة التالية، من فضلك. وكريس، سأعيد الكلمة إليك في الوقت المناسب للحديث عن (الصوت غير مسموع)

كريس لويس إيفانس: شكرًا لك يا لورين. كريس لويس إيفانز للتسجيل مرة أخرى. إذن، هذا تمثيل رسومي لكثير من الشرائح السابقة مع بعض نقاط الجدول الزمني الرئيسية، لذلك لن أقضي وقتًا طويلاً عليها ولكن فقط لاستخلاص إحدى النقاط الرئيسية هنا لـ GAC هو الافتقار إلى نقاط النهاية لبعض هذه المراحل، وتحديداً حول فريق مراجعة تنفيذ المرحلة الأولى. طلبت GAC في بياناتها، وأعتقد مرتين الآن أن تقدم ICANN تاريخًا أو خطة مفصلة لموعد الانتهاء من التنفيذ، وما زلنا ننتظر ذلك. لذا كما ترون، فقد استمر هذا لبعض الوقت واستهلك عددًا كبيرًا ليس فقط من موارد GAC ولكن أيضًا العديد من الأعضاء الآخرين داخل المجتمع. الشريحة التالية، وسوف أتطرق إلى المخاوف الأخرى لدى GAC.

لذلك، خلال جميع المراحل، أصدرت GAC بيان الأقلية، والذي سيشهده أولئك الذين كانوا هنا منذ عام 2018 عندما بدأ هذا الأمر، وأريد استخلاص بعض العناصر التي لا تزال مصدر قلق لنا، لا سيما بالنظر إلى أن هذه الأمور لم يتم تنفيذها أو وضعها في السياسة الفعلية.

لذلك مع المرحلة الثانية التي كانت كما قالت لورين تدرس نظام الوصول والإفصاح، شعرنا أنه مع انتهاء عمل السياسة، يمكن أن يخلق نظام إفصاح مجزأ وليس مركزيًا ويكون له تأثير على المجتمع وأولئك الذين يعتمدون على نظام الوصول لمنع إساءة استخدام DNS أو لحماية أنفسهم، وأنهم لم يعالجوا حماية المستهلك بشكل كافٍ، ونتائج ثقة المستهلك ومخاوفه وأيضًا بينما كانت هناك آلية في عملية السياسة، لم نشعر أنها مضت بما فيه الكفاية أو كانت يعتمد عليها للسماح لـ SSAD بالتطور ومراعاة أي لوائح جديدة أو أي ممارسة أفضل تم العثور عليها بعد تنفيذ النظام.

كما سترون من بعض المخرجات، من المتصور أن يكون نظامًا معقدًا للغاية ونشعر حقًا أن هذا يحتاج إلى التطور لاتخاذ أفضل الممارسات ولكن أيضًا لجعله يعمل بسلاسة قدر الإمكان. ثم تمثلت المرحلة الأخيرة في قائمة المرحلة الثانية في مخاطر التكاليف غير المتناسبة للمستخدمين. أعتقد أن هذا ربما تم الإبلاغ عنه حتى من قبل ICANN مع بعض التكاليف التي أنتجتها خلال مرحلة التصميم التشغيلي، لذا فإن هذه المخاوف صحيحة، وسوف نستمر في مراقبتها. في المرحلة 2 أ، كانت هذه المرحلة تبحث في التمييز بين تسجيل الأشخاص القانونيين مقابل الأشخاص الطبيعيين. الشيء الرئيسي الذي أردت الإشارة إليه هنا هو أن GAC شعرت أن

هذا لم يرقى إلى مستوى توقعاتنا بشأن السياسة ولم يتناول حقًا خطاب القانون هنا ولم يكن قادرًا على حماية هؤلاء الأشخاص ولا تقديم معلومات كافية لوصول الأشخاص. إذا انتقلنا إلى الشريحة التالية، فسننتقل إلى التصميم التشغيلي، ونعود إلى لورين.

لورين كابين: شكراً لك، كريس. حسنًا لدي مساعدة مرئية. [ضحك] إذن هذا هو تقييم التصميم التشغيلي، في الواقع، لست متأكدة من أنه يمكنكم رؤيته بسبب خلفيتي، على أي حال، إنه طويل جدًا ويحتوي على الكثير من المعلومات المصممة حقًا لتوجيه مجلس الإدارة في تقييمه لتوصيات المرحلة 2 . والسبب في فائدة ذلك هو أن هذه التوصيات التي تمت الموافقة عليها من قبل GNSO، المنظمة الداعمة للاسم العام، هي الآن في النقطة التي يحتاج فيها مجلس الإدارة إلى اتخاذ قرار بشأن قبول هذه التوصيات أو رفضها. لذا فقد ركز تقييم التصميم التشغيلي حقًا على تقديم إرشادات إلى مجلس الإدارة حول ما الذي يعنيه إذا تم تنفيذ هذه التوصيات؟ وكما قد تستنتج من طول وتعقيد التقييم، فإن الإجابة المختصرة هي أنه معقد وهناك قدر كبير من عدم اليقين.

فلنلقِ نظرة على هذه الشريحة التي لا أدعي أي نسبة فيها. تم تجميع هذا في الواقع من قبل أفراد تقييم التصميم التشغيلي، كل الشكر لهم لوضوح الشريحة. لذلك دعونا نلقي نظرة على القضايا المتعلقة بالتوقيت. كم من الوقت ستستغرق هذه التوصيات؟ هذه هي التقييمات التي تم تطويرها وتنفيذها بواسطة طاقم عمل ICANN، لذلك كل الشكر لهم على هذا الجهد الكبير والتحليل. قد يستغرق تطوير هذا النظام للوصول والإفصاح من ثلاث إلى أربع سنوات. وسترون أن هذا يتضمن عددًا من المكونات، بالإضافة إلى القليل من عدم اليقين بشأن مدة التنفيذ التي يجب أن تستمر من قبل والتنفيذ الذي يجب أن يستمر بعد قبول أي توصيات بالفعل. لذلك يمكن أن يكون لديك تطوير لمدة ثلاث إلى أربع سنوات، وبعد ذلك يمكنك أيضًا بذل جهود التنفيذ هذه وليس من الواضح ما إذا كان ذلك سيستمر - أفترض أنه سيستمر بشكل متزامن، ولكن في كلتا الحالتين هناك بعض الجداول الزمنية هنا يمكن أن تكون - قد يستغرق الأمر بعض الوقت قبل أن نرى هذا، سأقوم بصياغة ذلك بلغة أوضح.

نعلم أن هذا معقد. هناك الكثير من الجهات الفاعلة والأنظمة الفرعية المختلفة، ويمكنك رؤية 60 عملية. يمكنك أن ترى أنها تكلفة كبيرة. قد يكون تطوير ما يقرب من 20 إلى 27 مليونًا،

وجزء من عدم اليقين هنا يرجع إلى عدم وضوح عدد الأشخاص الذين سيستخدمون هذا النظام. لذلك سترون أن هناك نطاقات كبيرة في تكاليف العديد من الوظائف، أحدها هو الاعتماد، أي التأكد من أن الأشخاص الذين يطلبون الوصول إلى هذه المعلومات غير العامة هم بالفعل من يزعمون أنهم هم، لذلك نوع من التحقق، والذي يمكن أن يتراوح بين 21-86 دولارًا اعتمادًا على عدد المستخدمين، ومن ثم يمكن أن تكون هناك أيضًا تكلفة لطلبات الإفصاح التي يمكن أن تتراوح من 45 سنتًا إلى 40 دولارًا. مرة أخرى، مجموعة كبيرة.

إذاً، هناك افتراضات حول عدد المستخدمين الذين يقومون بهذا التقييم، لكنكم سترون، مرة أخرى، إنه نطاق كبير. لذلك في أي مكان من 25000 مستخدم إلى 3 ملايين مستخدم. وهذا هو سبب وجود هذا التقلب الكبير في التكاليف والتكاليف الإجمالية وتكاليف التطوير وتكاليف استخدام الأنظمة.

لذا فإن التقييم الذي تم تصميمه لتقديم معلومات إلى مجلس الإدارة يثير بالتأكيد الكثير من الأسئلة، وأعتقد أن أحد النقاط الرئيسية هو أنه من الصعب جدًا الإجابة على هذه الأسئلة بدقة بسبب عدم اليقين. الشريحة التالية.

لذا سترون أنني قد تحدثت عن بعض هذا بالفعل، لكنني أردت التأكد من أننا نفهم بعض هذه الأسئلة المفتوحة والشكوك. مرة أخرى، تكاليف التطوير والتنفيذ، هذه مجموعة واحدة من التكاليف. لذا فهذه تكاليف مقدمة. ولكن لدينا أيضًا تكاليف للعمليات. ومرة أخرى، هذا نطاق كبير ونطاق كبير لأننا ببساطة لا نعرف حتى الآن. الاستخدام، لقد مررت بالفعل ولكن مرة أخرى، لديك هذا التقييم الشامل ثم التقييم السنوي، يمكن أن يكون في أي مكان سنويًا بين 100000 و 12 مليون: هناك أيضًا شكوك حقيقية فعلية يمكن أن تؤثر على من سيستخدم النظام، أحدها هو تأثير خدمات وكيل الخصوصية، تلك هي الخدمات التي عندما تطلب معلومات لا تحصل على مسجل اسم النطاق الفعلي، فأنت تستعيد الخدمة التي يختارون استخدامها لحماية معلوماتهم، وهي خدمة وكيل الخصوصية. ما يعنيه ذلك بالنسبة لشخص ما يطلب بيانات المسجل هو أنه في الواقع لن يكون قادرًا على الحصول على البيانات التي يحتاجون إليها مباشرة، وهذا قد يثني الأشخاص عن استخدام النظام لأن هناك تقديرًا لحوالي 30 بالمائة من أسماء النطاقات المسجلة التي تستخدم هذه الخدمات، ويعتقد مؤلفو تقييم التصميم التشغيلي ODA أن هذا تقدير

متحفظ، كما تعلمون، ما هي المحصلة النهائية هناك؟ هذا يعني أنه إذا كنت كطالب لا تعتقد أنك ستتمكن بالفعل من الوصول إلى المعلومات التي تحتاجها، فلن تهتم باستخدام النظام والدفع مقابل ذلك. لذلك هذا تأثير جوهري.

سؤال آخر مفتوح هو القيود القانونية على نقل البيانات عبر الحدود. لذلك على سبيل المثال، إذا أرادت هيئة تنفيذ القانون في الولايات المتحدة الحصول على بيانات عن المسجل الذي يعيش في أوروبا، على سبيل المثال، أو المسجل في أوروبا، على سبيل المثال، فقد تكون هناك قيود على تقديم هذه البيانات فعليًا عبر الحدود. مرة أخرى، إذا كان هناك عائق أمام الحصول على المعلومات التي تحتاجها، فسيؤثر ذلك على قرارك فيما إذا كنت تريد استخدام النظام. لذلك إذا نظرنا إلى كل هذه الأسئلة معًا، فإن هذا يثير قدرًا كبيرًا من عدم اليقين بشأن القدرة على التنبؤ بدقة بالتكاليف بناءً على الاستخدام. الشريحة التالية، من فضلك.

إذن، استمرارًا في SSAD، أحد مخاوف السياسة العامة التي أثارتها GAC مع ODA هو أنه يبدو أن هناك سوء فهم لدور سلطات الاعتماد الحكومية. إذن فهذه الحكومات هي التي ستقول نعم، إنها وكالة، وكالة لإنفاذ القانون، في سلطتي القضائية، وسوف يكون لدينا نظام للتأكد من أن الأشخاص الذين يرغبون في طلب البيانات كوكالات إنفاذ القانون في ولايتي القضائية قد تم التحقق منهم. لذلك هناك توصيات في توصيات المرحلة الثانية تسمح بشكل أساسي لكل دولة بتقديم الاعتماد الخاص بها. ولكن كانت هناك بعض العروض التقديمية التي اقترحت أو نصت على أنه لا ينبغي للحكومات تفويض مستخدميهم فقط إذا كانوا سيتصرفون بصفة رسمية ولكن يجب عليهم أيضًا التعامل مع الطلبات بأنفسهم، وقد بذلت GAC جهدًا كبيرًا للتأكد من أن هذا يجب توضيحه والأهم من ذلك أيضًا أنه يجب أن يكون متسقًا مع التوصيات الفعلية نفسها التي توقعت دور اعتماد للحكومات فقط، وليس دورًا يتجاوز ذلك.

لذا فيما يتعلق بالخطوات التالية، إليكم ما يحدث بالنسبة لتقييم التصميم التشغيلي. نظرًا لأنه أثار العديد من الأسئلة، فقد طرح مجلس الإدارة بالفعل بعض الأسئلة الخاصة به على GNSO. وتم تشكيل فريق GNSO صغير لمراجعة هذه الأسئلة. أنا وكريس أيضًا ممثلو GAC في ذلك الفريق الصغير، ونحاول حاليًا ليس فقط الإجابة على هذه الأسئلة ولكن أيضًا طرح أي أسئلة خاصة بنا كنتيجة لتقييم التصميم التشغيلي. وبعد ذلك، سيكون لدى مجلس GNSO نقطة قرار

ليقرر كمجموعة صغيرة، ما إذا كانت أي من هذه المعلومات ستؤثر على توصيات سياستها الحالية التي أصبحت الآن، مرة أخرى، مجلس الإدارة إجرائيًا. لذلك هناك القليل من [ضحك] القليل من لعبة بينج بونج بين مجلس الإدارة و GNSO حيث يقوم المجلس بناءً على هذا التقييم بطرح بعض الأسئلة مرة أخرى على GNSO، والتي أفترض أنها ستساعد في توضيح المسار إلى الأمام.

شيء واحد كان مفيدًا أيضًا كجزء من تقييم التصميم التشغيلي ODA هو النهج البديل التي يتم النظر فيه من قبل المجتمع وفي الواقع المجموعة الصغيرة التي يمكن أن تخفف بعض التحديات والمخاطر التي حددها تقييم التصميم التشغيلي. ويندرج هذا ضمن فئة ما سأسميه لماذا لا نأخذه بنهج بطيء؟ بطيء من حيث وجود برنامج تجريبي في مقابل التحمل الكامل لهذا النظام الذي تم تحديده على أنه معقد للغاية ومكلف بلا شك وقابل ليستغرق بعض الوقت للتطوير والتنفيذ. لذا فإن بعض الخيارات التي تم تحديدها هنا في تقييم التصميم التشغيلي هي خيار إجراء برنامج تجريبي يمكن أن يوضح ما إذا كان هذا النظام يعمل وما إذا كان هناك طلب عليه. خيار آخر هو نهج مرحلي لتنفيذ SSAD، أي عدم تنفيذه دفعة واحدة ولكن على مراحل. وأخيرًا، كما هو متصور في قواعد السلوك العامة لتنظيم حماية البيانات التي قد تساعد في هذه الأنشطة. إذن فهذه بعض الأفكار التي يتم النظر فيها أيضًا كنتيجة لتقييم التصميم التشغيلي والفريق الصغير الذي تعد GAC عضوًا فيه. الشريحة التالية، من فضلك.

لذلك سنقوم الآن بتمرير الكلمة إلى ميلينا، زميلتي من المفوضية الأوروبية لتغيير الموضوعات والتحدث عن الجهود الحالية التي تركز على دقة البيانات. مرة أخرى، يعد هذا أحد أحدث الجهود على طول هذا الموضوع العام لـ WHOIS وحماية البيانات. الكلمة لك يا ميلينا.

ميلينا سترونجي: مع خالص الشكر. لورين. سوف أفتح أيضًا الكاميرا الخاصة بي بسرعة. لذا نعم، كما أوضحت لورين، أنا جزء من فريق تحديد نطاق الدقة الذي بدأ عمله في أكتوبر. تعد الدقة في الأساس مهمة للغاية وهي مشكلة طويلة الأمد ظلت دون حل في عمل EPDP بشأن تسجيل بيانات WHOIS، وتم دفعها من المرحلة 1 إلى المرحلة 2 ثم بقيت بدون حل والآن بدأ فريق تحديد النطاق هذا في معرفة كيفية حدوث هذه المشكلة لمعالجتها. كما أكدنا في بياننا الأخير، وبينما

سنواصل التأكيد، فإن بيانات التسجيل الدقيقة مهمة لمنع وتخفيف إساءة استخدام DNS. لذلك كلفنا مجلس GNSO لفريق تحديد نطاق الدقة هذا بشكل أساسي بأربع مهام مهمة لنا بنفس القدر، كما ترون، هذه المهام هي الإنفاذ وإعداد التقارير، لتقييم التزامات الدقة المعمول بها حاليًا ولتقييم كيفية تنفيذ هذه الالتزامات ومن ثم القول أيضًا في هذا السياق، ما هي المصادر المتوفرة لدينا لسرد الاتفاقيات القائمة؟ لوائح ICANN الداخلية، وأي مصادر يمكننا تتبعها وذات صلة وتعد نوعًا من إنشاء فهرس لهذه الموارد. ثم بالإشارة إلى فهرس الموارد هذا وأيضًا إلى أي مدخلات قد نتلقاها من توافق ICANN، يتعين علينا معرفة ما إذا كان بإمكاننا الاتفاق على تعريف عملي للدقة.

ثم المهمة الثانية هي تقديم توصيات حول كيفية قياس مستويات الدقة. ثم بناءً على تقييمنا بموجب المهمتين 1 و 2، لتقييم ما إذا كانت التزامات دقة البيانات التعاقدية فعالة. ثم كخطوة رابعة وأخيرة، لمعرفة ما إذا كان يوصى بأي تغييرات لزيادة تحسين الدقة، وإذا كان الأمر كذلك، كيف يمكن إجراء هذه التحسينات. هل سنحتاج إلى عملية تطوير سياسة، أم يمكن إجراؤها عبر، على سبيل المثال المفاوضات التعاقدية؟

الآن، لا يزال هذا العمل قيد التقدم، لذا سأحاول فقط تلخيص موقفنا بشكل أساسي. ما هي المدخلات التي قدمناها بصفتنا GAC ردًا على هذه التعيينات، وكذلك بعض التحديات التي نواجهها على طول الطريق. لذا ابدأ بتحديات أقل إيجابية، وهي التحديات التي نواجهها، وكان هناك الكثير من النقاش من قبل بعض أصحاب المصلحة أننا نحتاج أولاً إلى دليل على وجود مشكلة كبيرة في الدقة، وإلا فلن نتمكن من المضي قدمًا في أي مناقشة. بالطبع هذا يمثل مشكلة كبيرة، حيث أن الأطراف المتعاقدة حاليًا هم الوحيدون الذين لديهم حق الوصول إلى بيانات التسجيل الخاصة بهم، لذلك من الصعب حقًا إثبات شيء ليس لديك بيانات عنه. في الماضي قبل دخول اللائحة العامة لحماية البيانات حيز التنفيذ، اللائحة العامة لحماية البيانات GDPR، تم التصويت على جزء كبير من عدم الدقة من خلال الشكاوى. الآن، بعد اللائحة العامة لحماية البيانات، تم تنقيح الكثير من البيانات. لذلك أصبح من الأصعب والأصعب اكتشاف أي أخطاء، وهذه المشكلة تسير جنبًا إلى جنب مع النقطة التالية، وهي أن ICANN لم يعد بإمكانها الوصول إلى هذه البيانات. لذلك أبلغت ICANN في مذكرة حديثة بشكل أساسي عن عدد من التحديات التي تمنعها من استئناف ما يسمى بنظام تقارير دقة WHOIS، وكان أحدها أن ICANN في

شك بشأن ما إذا كانت لديها مصلحة مشروعة بموجب القانون العام لحماية البيانات (GDPR) للوصول إلى بيانات التسجيل. هذا شيء نعتقد أنه يجب حله في أقرب وقت ممكن، ونعتقد أنه من المهم أن تتلقى ICANN المشورة القانونية وهذا أيضًا أحد الأسئلة إذا رأيتم كما في الجزء السفلي من الشريحة أننا سألنا ICANN عما إذا كانت تخطط لتلقي استشارة قانونية بشأن الأمر المحدد، لكنني سأعود إلى ذلك لاحقًا.

الآن، فيما يتعلق بمدخلاتنا، والتعيينات وأين نقف، كجزء من المهمة الأولى والثانية، كان علينا إجراء تحليل فجوة وأيضًا تقديم مدخلات حول كيفية قياس الدقة. فيما يتعلق بتحليل الفجوة، كان على كل مجموعة تحديد الفجوات الموجودة بين المتطلبات الحالية وحالتنا المستقبلية المنشودة. لذلك، منذ البداية، نحن GAC، أكدنا أنه من أجل تحديد أي فجوة، نحتاج أولاً إلى فهم جيد لمتطلبات الدقة الحالية. اتخذت مجموعة المسجل زمام المبادرة لاقتراح وصف لوضع التشغيل الحالي وتم استخدام هذا كمعيار في تحليل الفجوة. وفقًا لحالة التشغيل هذه، تم وصف الدقة على أنها مقصورة تمامًا على الدقة التركيبية والتشغيلية، أي أن عنوان البريد الإلكتروني مكتوب بشكل صحيح ويعمل بشكل صحيح، ولا يرتد. لذا فإن هذه الالتزامات، الالتزامات التركيبية والتشغيلية التي تنبع فقط من القسم الفرعي من مواصفات برنامج دقة WHOIS. في الواقع هذه ليست الالتزامات الوحيدة. هناك اتفاقات أخرى منصوص عليها في الاتفاقيات ونعتقد أن وصف الواقع الحالي ضيق، ويجب أخذ نهج أكثر شمولية في الاعتبار. كما ذكرنا أنه تم التغاضي عن الكثير من الأهداف. مثل هذه الدقة يجب أن تؤخذ في الاعتبار في ضوء القوانين المختلفة، لذلك ليس فقط القانون العام لحماية البيانات (GDPR)، بحيث يجب أن يشمل تعريف الدقة الأغراض التي من أجلها يتم جمع البيانات ومعالجتها في ضوء مهمة ICANN، ويجب أن نناقش أيضًا حول التحقق والتحقق من صحة وتصحيح بيانات التسجيل.

فيما يتعلق بمدخلاتنا حول قياس الدقة، وكيف ومن الذي يمكن قياس الدقة بواسطته، أكدنا على مدى أهمية تحميل الأطراف المتعاقدة المسؤولية عن امتثالها لمتطلبات الدقة ومدى أهمية زيادة الشفافية حول الامتثال. لأن لدينا حاليا مشاكل مع الشفافية. وشددنا أيضًا على أنه سيكون من المهم أن تكون الأطراف المتعاقدة في وضع يمكنها من إثبات أن لديها إجراءات معمول بها لضمان الدقة. وإذا كانت هناك عقبات، قانونية، مالية، أي نوع من العوائق التي تحول دون القياس المناسب للدقة، فعلينا متابعة التوصيات الملموسة حول كيفية التغلب على تلك العقبات.

يمكن أن تكون إحدى الطرق التي تمت مناقشتها حول كيفية الحصول على مقاييس جديدة للدقة هي طريقة الدراسة. ومع ذلك، يجب أن يوضع في الاعتبار أن هذا قد يؤدي إلى تعليق عمل الدقة. والآن نأتي إلى الموضوع الأكثر إثارة، وهو تعريف عملي للدقة وما إذا كنا كمجموعة سنتمكن من الاتفاق على تعريف عملي. ها نحن في وقت مبكر جدا من المناقشات. لقد قدمنا نحن والكثير من المجموعات مدخلات مكتوبة ولكن لم تتح لنا الفرصة بعد لتقديمها بمزيد من التفاصيل إلى المجموعة، وسنفعل ذلك في الاجتماعات القادمة. في الوقت الحالي يمكنني القول أنه يبدو أن هناك ارتباكًا كبيرًا بين المشاركين في المجموعة حول معنى التعريف. من المفترض أن يكون بيانًا لمعنى كلمة، وجوهر، ومفهوم. ولكن هناك بعض المؤيدين أن الالتزامات التعاقدية المعطاة يمكن أن تعتبر بمثابة تعريف لا نتفق معه. لذلك، بالنسبة لنا، لا تعتبر مجموعة معينة من الالتزامات بمثابة تعريف. عند العمل على تعريف، يجب أن نأخذ في الاعتبار جميع العناصر، وفقًا لتعليمات GNSO التي تلقيناها.

لذا فعليًا لاتخاذ نهج أكثر شمولاً والنظر في مجمل متطلبات الدقة المعمول بها، ليس فقط مواصفات برنامج دقة WHOIS ولكن اتفاقية اعتماد المسجل بالكامل، ما هو موجود، مع الأخذ في الاعتبار مصادر أخرى مثل لوائح ICANN حيث يتم ذكرها عندما تناقش حول تحسين الدقة، يجب أن تأخذ في الاعتبار أغراضًا مثل ثقة المستهلك وهذا أيضًا يرتبط بالمتطلبات بموجب اتفاقية التسجيل لضمان حصولك على بيانات دقيقة وموثوقة. كما تنص تعليمات GNSO بوضوح على ضرورة أخذ مدخلات امتثال ICANN في الاعتبار. وقدم امتثال ICANN مدخلاً مثيرًا للاهتمام، تكرر أيضًا في بيان بالأمس، والذي أوضح أن الدقة لا تقتصر على الدقة التركيبية والتشغيلية. في الواقع، أعطوا مثالًا واضحًا حيث تتجلى عدم الدقة في عدم القدرة على تحديد المسجل الفعلي، على سبيل المثال وجود مسجل بياناته غير دقيقة بشكل واضح، مثل تقديم نفسه على أنه ميكي ماوس، وهذا يتماشى أيضًا مع تطبيق منظمة ICANN حيث يمكن لـ ICANN التعامل مع الشكاوى المتعلقة بالهوية. علاوة على ذلك، نشدد على أن تعريف الدقة يجب أن يشمل أيضًا الأغراض التي من أجلها تتم معالجة بيانات التسجيل في ضوء مهمة ICANN وأيضًا يجب أخذ أهداف EPDP التي تم تحديدها مؤخرًا في الاعتبار. تشمل هذه الأهداف، من بين أمور أخرى، القدرة على تخصيص نطاق لمالكه والمساهمة في الحفاظ على أمن واستقرار ومرونة نظام اسم النطاق.

لذلك بشكل عام، نحتاج إلى التأكد من حقيقة هوية المسجلين وأنهم هم أنفسهم بالفعل وتعريف العمل المحتمل يغطي كل هذه العناصر. هذه واحدة من القضايا التي تهمنا وكذلك التأثير على تنفيذ العقد. لذا كتذكير أخير، فإن السؤالين اللذين تروهما في نهاية الشريحة هما الأسئلة التي نقترح تقديمها إلى مجلس إدارة ICANN، وهناك في الأساس اتفاقيات معالجة بيانات معينة يتم التفاوض عليها حاليًا بين الأطراف المتعاقدة و ICANN، ونحن بحاجة إلى فهمها - معظمها سري ولكننا بحاجة إلى أن نفهم موقفنا بشكل أكبر لأنه سيساعدنا على تقدم عملنا بدقة وأيضًا ما إذا كانت ICANN قد تلقت أو تخطط لتلقي مشورة قانونية ملموسة حول ما هي احتمالات ذلك الوصول إلى البيانات ومراقبة الدقة، لأن هذا في الحقيقة يمنع الدقة - القياس الفعال للدقة.

آمل ألا يكون الأمر تقنيًا للغاية، وسأعطي الكلمة للورين لتعطينا نظرة عامة على أهداف ICANN73، ويسعدني الرد على الأسئلة. شكرًا.

لورين كابين: شكرا جزيلا ميلينا. في الواقع، أعتقد أن كريس سوف يغطي هذا.

كريس لويس إيفانس: شكرًا لك لورين، شكرًا ميلينا. إذن ننتقل إلى الشريحة التالية، من فضلك. وهذه هي الشريحة الأخيرة، وسأحاول أن أختتم كل المعلومات، كان هناك الكثير جدًا ونأمل أن يكون لدينا وقت للأسئلة أيضًا.

إذن إلى ماذا ستنظر الفرق الصغيرة وما هي الأهداف؟ لذلك كما أشار دينيس من منظمة ICANN في إطار تنفيذ المرحلة الأولى، كان هناك تقدم في ذلك وتم نشر الجدول الزمني، لذلك سننظر في تأثير ذلك وأي مخاوف قد تكون لدينا من وجهة نظر العملية وبالمثل سنفعل الشيء نفسه بالنسبة للمرحلتين 2 و 2 أ، والمرحلة الثانية مهمة جدًا حقًا ولها تأثير كبير جدًا وهو تعليق بعض جهود التنفيذ الموجودة مسبقًا. لذا فقد تم إيقاف سياسة انتقال WHOIS الكثيفة وسياسة اعتماد وكيل الخصوصية ونظام الإبلاغ عن دقة WHOIS بشكل مؤقت، وتطرق ميلينا إلى أهمية الدقة. بالنسبة لي بصفتي مسؤولًا عن تطبيق القانون، فإن الإيقاف المؤقت لسياسة اعتماد سياسة وكيل الخصوصية له تأثير كبير، وأنا أعلم أنه له تأثير كبير على عدد من الآخرين أيضًا.

ومن ثم فإن سياسة انتقال WHOIS الكثيفة لها تأثير أيضًا على البيانات المتاحة ومن أين، لذا فإن كل هؤلاء يمثلون اهتمامًا كبيرًا لنا وسنراقبهم. ثم أخيرًا في نصيحتنا بمونتريال، كان لدينا هناك للتأكد من أن النظام الحالي يتطلب وصولاً معقولاً وكان هذا يعمل بشكل فعال ويتم توصيله بشكل فعال. وأنا أعلم أن لدينا نصيحة للمتابعة منذ ذلك الحين وسنواصل مراقبة ذلك.

لذا أخيرًا قبل أن نفتح الأسئلة، فقط بعض العناصر المحتملة للبيان أو الأسئلة إلى مجلس الإدارة وبعضها سيعتمد على بعض الإجابات على الأسئلة، وبالتأكيد على السؤال الذي طرحته ميلينا للتو في نهاية مداخلتها هناك.
لذلك كما ذكرنا، لم تتقدم بعض هذه العمليات كثيرًا أو بالسرعة الكافية أو أننا لسنا على دراية بالجداول الزمنية لتلك العمليات، لذا سنحتاج إلى مراقبتها. والثاني، إذن RDAP هو الآلية التقنية التي من خلالها تعود الردود على بيانات التسجيل وهناك احتمال أنه يمكن إضافة حقل أو إضافة نص إلى تلك الإجابة لإبلاغ مستخدمي النظام بكيفية الوصول إلى بيانات التسجيل أو بيانات تسجيل أخرى أو طلب الكشف عن تلك البيانات. لذلك هذا شيء سننظر فيه مع زملاء آخرين في المجتمع حول كيفية القيام بذلك أو ما إذا كان يمكن القيام بذلك.

ثم كما ذكرت ميلينا في هذا السؤال حول ما إذا كان بإمكان ICANN طلب الوصول إلى البيانات غير العامة لأغراض الدقة ولتمكينها من متابعة تقارير الدقة وعمليات التدقيق الخاصة بها أيضًا، ثم أخيرًا، رأيت بعض العناصر في الدردشة، هل يجب أن ننظر إلى نهج مرحلي أو مخطط تجريبي وأعتقد حقًا أن النقطة الرئيسية بالنسبة لي هنا هي من وجهة نظر السياسة العامة والمصلحة العامة، ما هو الحد الأدنى من المتطلبات؟ ما الذي نشعر أنه يحتاج إلى تضمينه وكيف يمكن أن يعالج ذلك بعض مخاوفنا وكيف يمكننا القيام بذلك بطريقة تقلل من المخاطر ولكنها توفر أيضًا أفضل استخدام لها وأفضل استخدام.

هذا كل شيء منا، ومنال، نعود إليك لإدارة قائمة الانتظار لأية أسئلة. شكرًا جزيلًا.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلًا. لذا شكرًا لك يا لورين وميلينا وكريس، مجموعة الشرائح الشاملة والغنية جدًا. إنه غني بالمعلومات ويوفر مستودعًا ممتازًا لجميع زملاء GAC، كما قلت، لورين، يمكن أن يكون متجرنا الشامل كلما احتجنا إلى أي شيء حول هذا

الموضوع، فهو يحتوي على كل التاريخ والخلفية ومع ذلك فهو موجز ومفيد للغاية. لدي سؤال خاص بي، لكني أرى أولاً فينسنت ثم نايجل، فرنسا، تفضل.

ممثل فرنسا: شكرا جزيلا يا منال، ومساء الخير، صباح الخير، أو مساء الخير للجميع أينما كنتم. أود أن أبدي بعض التعليقات باللغة الفرنسية.

(من خلال مترجم)

أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشكر لورين وميلينا وكريس نيابة عن فرنسا على العرض الممتاز الذي قدموه. لقد قدموا عروض تقديمية ممتازة، في الواقع، بصيغة الجمع، وقد أجابوا بفاعلية على هذه الأسئلة حول الوصول إلى بيانات التسجيل.

يتعامل تعليقي مع تقييم التصميم التشغيلي الذي تم نشره في نهاية مرحلة التصميم التشغيلي، وهي المرحلة الثانية لـ EPDP. مثل العديد من أصحاب المصلحة الآخرين في ICANN، فقد أدهشتنا الاختلافات الكبيرة التي ظهرت في التقييمات - آسف، من التقديرات المالية والنطاق الواسع والتنوع الكبير وفقًا لعدد المستخدمين، وكان ذلك متوقعًا بالفعل لـ SSAD لتحمل تكاليف كبيرة، كنا مستعدين لذلك. لكن السؤال سيكون إلى أي مدى سيكون مكلفا. ونحتاج إلى الحصول على هذا التقدير والحصول على معرفة أفضل بعدد المستخدمين. لذلك نعتقد أن المجتمع قد عمل بجد بالفعل ولكنهم سيظلون بحاجة إلى مواصلة العمل من أجل الحصول على تقدير أكثر دقة لعدد المستخدمين وبالتالي التكاليف المحتملة لـ SSAD. هذا هو رأيي في هذا وتعليقي. شكرًا جزيلًا لكم جميعًا.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: نوجه الشكر لممثل فرنسا. إذاً هل تودون الرد أولاً أم يجب أن نأخذ سؤال نايجل أيضًا؟

لورين كابين: أود فقط أن أقول بإيجاز إنني أعتقد أن الملاحظة مأخوذة جيدًا، لأن كل شيء مرهون - حسنًا، العديد من الأشياء، خاصة التكاليف تتوقف على عدد المستخدمين، لذلك من المهم حقًا الحصول على معالجة أفضل لهذا السؤال لأنه تنبع الكثير من الأشياء الأخرى من ذلك، لذلك أعتقد أن وجهة نظرك مأخوذة جيدًا.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكراً جزيلاً لك، لورين. نايجل من فضلك. ممثل المملكة المتحدة.

ممثل المملكة المتحدة: نعم، شكرًا جزيلاً لك، منال، وطابت أوقاتكم جميعًا أينما كنتم. وشكراً جزيلاً على العروض التقديمية، فهذه العروض شاملة حقًا. أردت فقط حقًا طرح سؤال حول نقطة دقة البيانات أو نقطة الدقة، وقد أكون أنا فقط ولكني أخفق في فهم شيء ما هنا وربما يكون ذلك بسبب تقدمي في السن، ولكن صاحب التسجيل يأتي إلى المسجل ويقول أنا ميكي ماوس. الآن، هذا واضح، آمل أن يتم إرشادهم إلى الباب وإرسالهم بعيدًا. لكن الأشياء حدثت تاريخيًا بمرور الوقت، ونعلم أن هناك الكثير من الدراسات السابقة التي تشير إلى وجود بيانات غير دقيقة في أسماء النطاقات وأوصافها. الآن، أفهم أن هناك مشكلة قانونية تتعلق بطلب ICANN لمثل هذه البيانات وقد تم النظر في ذلك وشرحت ميلينا ذلك جيدًا، لكنني أفترض أنه لا يوجد مثل هذا العائق القانوني للسجل الذي قام في المقام الأول بتسجيل اسم النطاق، إذا كنتم ترغبون في ذلك، فعليكم التفاعل مع المسجل للتأكد من أن البيانات التي يحتفظ بها دقيقة في وقت معين، بنفس الطريقة التي يتعامل بها الطرف الثالث الذي نتعامل معه، سواء كنا نتعامل مع سوبر ماركت أو شخص آخر سيعود إلينا بين الحين والآخر كمشترك في تلك القائمة أو أيا كان ويطلب منا تأكيد تفاصيلنا مرة أخرى.

فلماذا لا يكون الأمر كذلك، بالإضافة إلى احتمال قيام ICANN بذلك إذا كانت قادرة قانونيًا على ذلك، لكن المسجلين والسجلات لا يمكنهم تولي هذه المهمة لضمان أن لدينا نظام DNS أكثر دقة؟ شكرًا.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً لك، نايغل. هل ثمة أية ردود على نايجل؟

كريس لويس إيفانس: عذرًا، سأقوم بإجابة سريعة عليها ميلينا، فلا تترددي في القفز وتصحيح ما إذا كنت مخطئًا، فنحن نؤمن أن لدى ICANN مصلحة مشروعة وقادرة على القيام بذلك داخل RRA أنهم يطلبون ذلك أن نكون دقيقين لذلك نعتقد أن لديهم مصلحة مشروعة وهدفًا للتحقق من تلك البيانات حتى يكونوا قادرين على القيام بذلك، ومن ثم فإن الأسئلة هي هل أخذوا ذلك في الاعتبار.

وبعد ذلك أيضًا بموجب نفس القسم، يلتزم المسجل بالتحقق من أن المسجلين قدموا التفاصيل الصحيحة وإذا لم يفعلوا ذلك، فإن لديهم سياسات لإزالة هذا النطاق. في بعض البلدان، يكون هذا أسهل كثيرًا من غيره اعتمادًا على كيفية عمل النظام البريدي وعوامل أخرى وكل مسجل مختلف لديه عملية مختلفة للقيام بذلك ومن الواضح كما قلت، داخل كل بلد يكون هذا مختلفًا جدًا وصعبًا للغاية عندما يكون من الواضح أنك تبيع لدول متعددة في جميع أنحاء العالم وهذا هو السبب في أننا نرى حقًا الحاجة لكي تتمكن ICANN من تدقيق ذلك للتأكد من أن بعض السجلات والمسجلين يقومون بتنفيذ هذه الأنظمة بشكل صحيح والتحقق من بياناتهم بشكل مناسب، وهناك بعض السجلات والمسجلين الذين يقومون بعمل أفضل بكثير من الآخرين والذي رأيناه من البعض من العمل الذي نقوم به داخل الوكالة الوطنية للجريمة، لذلك يمكن القيام به ولكن ليس بالضرورة أن يكون من السهل التحقق منه في كل مرة. شكرًا.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً لك، كريس. لدي جاديب التالي، تفضلي - ميلينا.

ميلينا سترونجي: أعتقد أن كريس قد غطى الأمر بشكل أساسي، ولكن ما أراه في الدردشة هو ما أردت الرد عليه إلى حد كبير، فهناك نماذج مختلفة ونماذج مختلفة للتسجيل ونماذج المسجلين وليس كل السجلات لديها البيانات، والبعض لديه، والبعض الآخر لا. لذا فإن لدى البعض علاقة مباشرة، والبعض

الآخر ليس كذلك. لذا يعتمد الأمر حقًا على من لديه البيانات وما هي الاتفاقات المحددة المعمول بها. لكن بالتأكيد هذا قيد المناقشة الآن، هذه النقطة بالتحديد، من يمكنه قياسها، وهذا ما نناقشه حاليًا كمجموعة. شكرًا.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً ميلينا. جاديب تفضل.

ممثل الهند: شكرًا يا منال. لقد كتبت للتو في صندوق الدردشة، وهذا ردًا على ما ذكره نايجل، وأردت فقط أن أذكر أن نيكسي في الهند بدأت في تنفيذ eKYC لأسماء نطاقات .IN الحالية وجعلناها إلزامية لكل نطاقات .IN. الجديدة. لذلك أعتقد أن الإجابة هي أنه على الأقل في الهند، فعلنا بالضبط ما شاركه نايجل معنا. بالإضافة إلى ذلك، أود أن أذكر نقطتين إضافيتين في الواقع حول التكلفة التي ذكرها زميلنا الفرنسي في GAC. بينما رأيت التكلفة التي تم تقديمها في عرض لورين، نود أن نقترح أنه نظرًا لأنه يمكن لـ ICANN أن تخطو خطوة إلى الأمام وخاصة فيما يتعلق بقضية الاستدامة المالية لـ SSAD وربما يمكن أن يتم التمويل بالكامل على مستوى ICANN نفسها بدلاً من المحاولة لتحديد وتصنيف من سيكون طرفًا وخلق المزيد من التعقيد في العملية برمتها. حتى لا يتم فرض أي رسوم أثناء عملية الاعتماد وكذلك أثناء استخدام نظام SSAD للوصول إلى بيانات WHOIS الخاصة من قبل أطراف ثالثة. أنا متأكد من أن الموارد الإضافية التي سيتم إنشاؤها من خلال عائدات gTLD الجديدة وعائدات المزاد، يمكن استخدام الأموال بشكل فعال وحكيم في هذا بدلاً من إنشاء نظام ونموذج أكثر تعقيدًا حيث تحاول العمل على من سوف [غير مسموع]، ماذا يجب أن يكون التصنيف، ما الذي يجب أن يكون [غير مسموع]. لذلك فقط للنظر في الأمر، نشعر أنه ربما يمكن لـ ICANN أن تأخذ الأمر قليلاً إلى الأمام بدلاً من تقييد نفسها بالمراحل الأولية التي تم تحديدها في البداية والتي يتحملها المستخدمون لاحقًا. لذلك فهذا اقتراح.

ثانيًا، أردنا أيضًا أن نذكر، وأعتقد أن هذه النقطة قد ظهرت أيضًا في عرض كريس حول الإدراك الأخير للحالة المجزأة. لذلك نشعر مرة أخرى أن هناك الكثير من العيوب في اللامركزية الكاملة لأنها قد تزيل الكثير من المسؤولية والمساءلة والمزيد من كفاءات البيانات في النظام القديم.

وأيضًا، ما زالت قضية السيطرة لم تحل بعد. لذلك سيكون من الأفضل الاحتفاظ بها بطريقة أكثر مركزية بحيث يتم نشر البيانات والتحكم فيها عند نقطة واحدة. وأخيرًا، فيما يتعلق بفريق مراجعة التنفيذ، EPDP، المرحلة IRT 1 التي تم تشكيلها، أعتقد أنه تم طرحها أيضًا، هناك- أعني أن وتيرة العمل الذي كان مستمرًا يحتاج بالتأكيد إلى توسيع نطاقه و نحن بحاجة إلى جداول زمنية أكثر وضوحًا حتى يتمكن المرء من التخطيط والعمل نحو النظام النهائي الذي سيتم وضعه. إذن هذه بعض التعليقات. شكرًا جزيلًا.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً لك يا جايديب، وإدراكًا للوقت حيث أننا قد وصلنا إلى وقت الانتهاء المحدد، سأشارك فكرة سريعة، مرة أخرى، ليس بالضرورة أن تتم معالجتها على الفور ولكن ربما هناك شيء نحتاج إلى التفكير فيه ما لم يكن لديكم بالفعل الجواب. وكان هناك دعم كبير للأمر التجريبي في الدردشة وأيضًا كانت الشريحة الأخيرة ذات نهج تدريجي لـ SSAD وبالنسبة لي، فإن تجريبي تعني إما تنفيذ شيء على نطاق أصغر مما كانت النية في الأصل أو التخلي عن بعض الميزات، على سبيل المثال عند البدء، لذلك كنت أتساءل فقط عما إذا كنا داخل GAC نعرف خصائص البرنامج التجريبي الذي نتحدث عنه حتى نكون جميعًا على نفس الصفحة؟ أعني، كيف سيختلف البرنامج التجريبي عن التنفيذ النهائي؟ مرة أخرى، هذا لمناقشاتنا اللاحقة، لأننا تجاوزنا الساعة بدقيقتين واحترامًا لوقت الجميع وكذلك المترجمين الفوريين، أختتم الجلسة، ويرجى العودة بعد الاستراحة في الساعة 14:30 بتوقيت سان خوان، 18:30 التوقيت الأوروبي المنسق، للمناقشات حول إساءة استخدام DNS والجولات اللاحقة من نطاقات gTLD الجديدة.

أتقدم بخالص الشكر للجميع.

[نهاية النص المدون]